

البطالة وهموم غائبة بقلم أ/ حسام فاخر

تحتل قضية البطالة أهمية خاصة على اجندة صانع القرار خاصة في الدول النامية، لما لها من أثار اجتماعية واقتصادية وايضا سياسية ، ومن أهم القضايا الجماهيرية الملحة التي ينظرها الشباب وأحد الاسباب التي أدت الى خروج الشباب في ميادين مصر. وتتناول هذه الدراسة مشكلة البطالة بمفهومها كل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى. ونحاول هنا رصد الاسباب التاريخية لتدني مستوى التعليم وواقع البطالة احصائيا وأي الدرجات العلمية الاكثر بطالة وتمركزها الأقليمي في مصر، ونظرة اقتصادية ومحاولة لتقديم بدائل على المدى القصير و الطويل لتخفيف حدة مشكلة البطالة وتأثيرها في المجتمع الذي أدى إلى انحراف الشباب عن الطريق الصحيح وذلك لوجود وقت فراغ كبير مما أدى لزيادة نسبة الجرائم والهجرة غير الشرعية الى دول اوروبية.

أولاً: نظرة تاريخية للتعليم في مصر: مع إعلان مجانية التعليم مطلقة بصرف النظر عن مسألة الجودة والتميز كشرط من شروط مجانية التعليم للمتميزين بعد ثورة 23 يوليو 1952 ، تسبب في تطلع طبقات الشعب في حصول ابنائهم على المؤهلات العليا لاحتلال وظائف مرموقة في المجتمع ونبذ المهن الفنية وغير الفنية التي يحتاجها المجتمع المصري، وحدثت وفرة في طلب التعليم العالي أدى ذلك الى اختلال عنصري العرض والطلب في سوق المؤهلات العليا على المدى الطويل مما ادى الى وفرة في طلب صكوك التعيين ادت الى اهمال الكيف والاهتمام بالكم في تخريج حملة صكوك التعلم والتوظف فشاعت فوضى التعليم الحقيقي ولم يعد هناك اهتمام الا بالحصول على الوظيفة.

ثانياً: إحصائياً: أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء نتائج بحث القوى العاملة للربع الثاني لعام 2012 حيث سجل معدل البطالة 12.60 % (3395 مليون) من قوة عمل 26891 مليون فرد وبلغت نسبة المتعطلين عن العمل الدين سبق لهم العمل من اجمالي المتعطلين 26.30 % وبلغت نسبة الشباب من اجمالي المتعطلين 77.50 % وحملة المؤهلات 85.40 % (52% مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة ، 31.40 من حملة المؤهلات العليا وما فوقها) كما اوضحت نتائج البحث ارتفاع معدل البطالة بين الاناث مقابل الذكور وفي الحضر مقابل الريف.

ثالثاً: نظرة اقتصادية: يتطلب الامر تشخيص الاداء الاقتصادي الحالي لتحديد التوجه الاقتصادي المستقبلي لنشأة مصر جديدة ثم وضع أولويات التوجه الاقتصادي الذي يكفل الخروج من المأزق الذي نعاني منه حالياً والتمثل في انخفاض الدخل وارتفاع الاسعار وتفاقم البطالة وسنتناول هنا المحاور التالية:

- الاداء الحكومي: سيطر على الاداء الحكومي في الفترة السابقة ضعف الاداء والمصالح الخاصة وتكوين شبكات من المصالح المتبادلة مع القائمين على النظام ترتب عليها حصول المستثمرين على مزايا مبالغ فيها اسهمت في تضخم ثرواتهم وفي المقابل عانى غالبية المستثمرين وخاصة الصغار من ضعف الاداء والتعقيدات البيروقراطية علاوة على الهدر في الانفاق العام، وضعف تنفيذ خطط الدولة السنوية التي تسعى لمراعاة البعد الاجتماعي على أرض الواقع بشكل لم ينعكس على مواجهة الفجوة بين الدخل وزيادة الاسعار مما كان له أثر واضح على الخدمات المقدمة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

- اداء القطاع الخاص: على الرغم من اهمية دور القطاع الخاص الا ان الاداء في المرحلة السابقة لم يحقق النتائج المرجوه لعدة اسباب مثل اقتنصار دور القطاع الخاص على تركيز الاستثمار في يد عدد من المستثمرين وضعف اداء الدولة في تشجيع دخول الشباب الى المجال الانتاجي بالاضافة الى غياب المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ليس فقط في الاعمال الخيرية وانما في تشجيع صناعات مغذية ودعم الشباب في مجال زيادة القدرات والمهارات

- المجتمع المدني: على الرغم من نمو دور المجتمع المدني في مصر في الفترة الأخيرة وتزايد دور الجمعيات الأهلية في التنمية وكذلك النقابات والجامعات والغرف التجارية فان هذا الاداء تميز بعدم وجود رؤيا واضحة توجه مسار المجتمع المدني و عدم ترشيد الاستفادة من جميع انواع التمويل سواء كان دوليا أو اقليميا او محليا بالاضافة الى هيمنة عدد محدود من الجمعيات الأهلية على مصادر التمويل اما لعلاقتها أو لقدرتها على ابقاء متطلبات الحصول على التمويل.

ويتضح من هذا العرض مدى الانحراف عن تحقيق أهداف التنمية وهدر الموارد ترتب عليه الازدحام الاقتصادي والاجتماعية والسياسية ما قبل الثورة ، ولكن تظل الازدحام في التركيز على كيفية استشراف المستقبل ووضع اولويات التحرك لمعالجة مشكلة البطالة.

رابعا: اولويات التوجه الاقتصادي لحل مشكلة البطالة:

العرض السابق يمكن ان يشير الى اهمية العمل على محورين الأول قصير الأجل والآخر متوسط وطويل الأجل وفيما يلي أهم اولويات التوجه الاقتصادي لوضع حد لمشكلة البطالة:

1) في المدى القصير:

أ- أهمية استهداف الشباب في المراحل العمرية من 16 الى 25 سنة وهذه الفئات هي الأكثر معاناة من البطالة ويتم ذلك بالتعاون بين القطاع الخاص (فرص عمل) ووزارة القوى العاملة ومنظمات المجتمع المدني من خلال التلمذة الصناعية والتدريب التكنولوجي و يقوم جهاز كل مدينة بحصر وتصنيف ونشر مراكز التدريب لتدريب من يرغب على مهارات المهن المختلف والاستفادة من خبرة وخدمات الصندوق الاجتماعي للتنمية.

ب- إعادة النظر في دور البنك المركزي في توجيه البنوك المصرية لخدمة اهداف التنمية في مصر .

ت- اهمية مواجهة اسباب تعثر المصانع والعمل على حلها في اسرع وقت.

ث- هناك ضرورة لاستهداف القطاع غير الرسمي وتشجيع هذا القطاع بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية للانضمام للقطاع الرسمي لدعم التنافسية.

ج- أهمية التميز الاقتصادي للفقراء مع التركيز على دور المرأة.

ح- تصميم خطة لترويج الاستثمارات من خلال الهيئة العامة للاستثمار في القطاعات ذات الاولوية وكثيفة العمالة.

(2) على المديين المتوسط والطويل:

=====

أ- أهمية تطوير التعليم بكافة مراحلہ.

ب- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة على اسس سليمة اهمها الكفاءة والنزاهة واتاحة الفرص للكفاءات البشرية.

ت- إعادة هندسة علاقاتنا الاقتصادية الدولية وذلك لتعظيم الاستفادة من الاتفاقات التجارية الموقعة.

ث- الاهتمام بالبحث العلمي.

ولتحقيق هذه التوجهات في الامدين القصير والطويل المدى انما يتطلب تنسيقا في الادوار وتكامل الرؤى بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني